

حقائق ومعلومات عن مخاطر الألغام وإزالتها

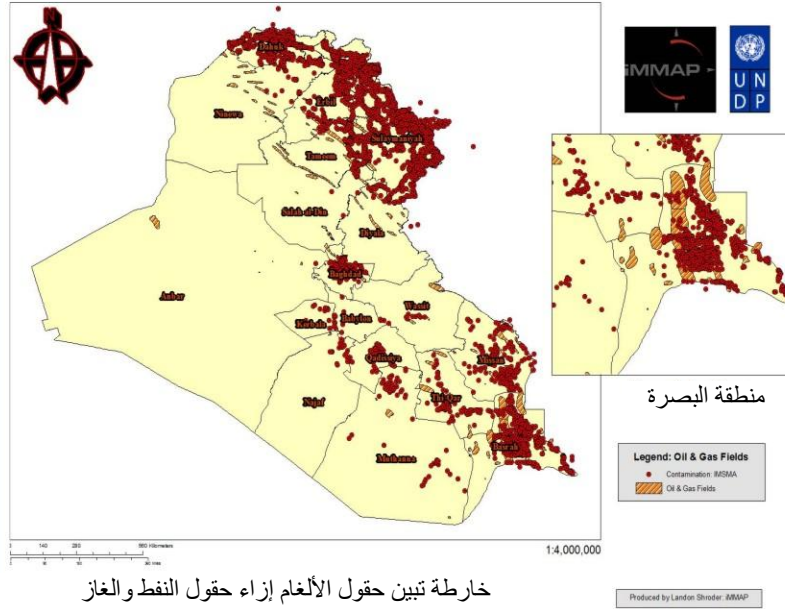


4 نيسان

اليوم العالمي للتوعية من
مخاطر الألغام والمساعدة
في إزالتها

أعلنت الجمعية العامة للأمم
المتحدة في كانون الأول عام
2005 ان اليوم الرابع من نيسان
كل عام هو يوم عالمي للتوعية
بمخاطر الألغام والمساعدة
بازالتها.

وجاء هذا الاعلان بناء على
توصيات من الدول الأعضاء
التي تسعى لإيجاد فرصة لإدامة
الوعي العام حول مشكلة الألغام
الأرضية والمتفجرات ومخلفات
الحروب وجهود ازالتها.



خارطة تبين حقول الألغام إزاء حقول النفط والغاز

الآثار الجسدية والنفسية

- بلغ عدد ضحايا الألغام نحو 8000 بالإضافة الى عدد كبير من الحالات التي لم يتم الإبلاغ عنها.
- 99 بالمائة من الضحايا هم من المدنيين.
- أكثر من 25 بالمائة من الضحايا هم من الأطفال.
- غالبا ما يفقد الضحايا أطرافهم أو بصرهم أو سمعهم مما يصيبهم بإعاقة دائمة بالإضافة الى الآثار الاجتماعية المترتبة على هذه الإعاقة.
- يصبح الضحايا عبئا على أسرهم ويتعرضون للتمييز من قبل المجتمع.
- كثيرا ما يضطر الأطفال لترك المدرسة والعمل اذا ما أصيب احد الوالدين او لقي المعيل حتفه.
- تشكل الألغام الأرضية ومخلفات الحرب غير المنفلة خرقا لحقوق الطفل المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل.

ما هو شؤون الألغام؟

شؤون الألغام هو مصطلح يستخدم عالميا للإشارة إلى إزالة الألغام ومخلفات الحروب غير المنفلة والتوعية بمخاطرها ومساعدة ضحاياها والتخلص من مخزون الألغام والدعوة إلى نبذ استخدامها. ولا يقتصر هذا العمل على إزالة الألغام فقط بل يشمل الحد من الوفيات والإصابات التي تسببها الألغام وتشجع الدعم الاجتماعي والاقتصادي لضحاياها.

ما هو الوضع في العراق؟

يعد العراق واحدا من أكثر الدول تلوثا بالألغام في العالم. رغم عدم اليقين بالأرقام الحقيقية فإن المسح التأسيري للألغام الأرضية (2004-2006) يشير الى وجود نحو 4000 منطقة يشتبه بخطورتها في 13 محافظة تم مسحها من أصل 18 محافظة، إضافة الى تقارير منظمة الإعاقة الدولية Handicap International ووزارة الدفاع العراقية والتي تقدر حجم التلوث بما يلي:

- وجود حوالي 1730 مليون متر مربع من الأراضي الموبوءة
- وجود حوالي 20 مليون لغم (حسب تقارير وزارة الدفاع)
- احتمال وجود أكثر من 50 مليون قنبلة عنقودية
- وجود العديد من مواقع الذخائر غير المنفلة
- وجود عدد كبير من مواقع الذخيرة المهجورة
- وجود أكثر من 1.6 مليون عراقي متأثر بها.
- الإصابات (جراح ووفيات) بسبب القنابل العنقودية غير المنفلة هي بين 5500 الى 8000.

التأثيرات الاقتصادية للألغام الأرضية ومخلفات الحروب غير المنفلة

توضح الخارطة حقول النفط والغاز وكذلك التلوث المعروف من الألغام ومخلفات الحرب المتفجرة في محيط 20 كيلومترا منها. وهذا يشكل عائقا رئيسيا لاستغلال وتطوير حقول جديدة للنفط والغاز. ففي إحدى الحالات قامت شركة نفط الجنوب باخبار برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP بأن مقالولا تم استخدامه لاستكشاف حقل محتمل للنفط قد اكتشف ذخائر غير منفلة في نفس المنطقة مما أدى الى تعليق نشاطات الشركة فيها حتى يتم تطهيرها.

ولا يقتصر الأثر السلبي للألغام الأرضية ومخلفات الحرب المتفجرة على حقول النفط والغاز، إذ أن نحو 26 كيلومتر من شبكة سكة حديد البصرة ملوثة بالألغام والذخائر غير المنفلة مما يجعلها غير آمنة للاستخدام. ولكي تعاود القطارات السير على السكة يجب تطهير 100 متر من الأراضي على الجانبين على طول المنطقة الملوثة.

وتؤثر لألغام الأرضية ومخلفات الحرب المتفجرة أيضا على الزراعة في العراق، فطبقا للمسح التأسيري للألغام الأرضية (2004-2006) في المحافظات الجنوبية (البصرة وميسان وذي قار والمثنى) فإن 88% من المجتمعات المتأثرة أفادت بعدم امكانية الوصول الى المناطق التي يمكن استعمالها للمحاصيل المروية، بينما 18% افادوا بعدم امكانية الوصول الى مناطق يمكن استعمالها كمراعي. ان الوضع مشابه في المحافظات الجنوبية الوسطى (بابل وكربلاء والتنجف والقادسية وواسط) حيث 86% من المجتمعات المتأثرة أفادت بعدم امكانية الوصول الى اراضي الري والرعي.



رؤيتنا

رؤية الأمم المتحدة هي عالم خال من مخاطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحروب، حيث يعيش الأفراد والمجتمعات في بيئة آمنة مواتية للتطور وحيث يتم تلبية حاجات ضحايا الألغام ومخلفات الحروب غير المنفلقة وحيث يتم ادماج كامل للضحايا في مجتمعاتهم.

بناء القدرات المؤسسية لتحقيق نتائج مستدامة

نظرا لعدم وجود إطار قانوني يحكم العمل في شؤون الألغام في العراق فقد دعم برنامج الأمم المتحدة الانمائي مسودة قرار لعمل لشؤون للألغام والتي تم وضعها كحل مؤقت لحين وضع واستكمال التشريعات المناسبة. وتمت مراجعة مسودة القرار من قبل الدائرة القانونية في وزارة البيئة وكذلك سيتم مراجعتها من قبل مجلس الوزراء قريبا. وقدم برنامج الأمم المتحدة الانمائي أيضا للسلطات العراقية مشروع اقتراح هيكل تنظيمي وطني لشؤون للألغام.

التطهير لاستعادة الأرض وتنشيط الاقتصاد

أنفق برنامج الامم المتحدة الانمائي بالتعاون مع "المجموعة الدنماركية لإزالة الألغام" موارد مالية وبشرية كبيرة منذ 2004 لانشاء منظمة وطنية انسانية لشؤون الألغام في البصرة. وقد تم تسجيلها كممنظمة غير حكومية في أيار 2007 تحت اسم منظمة الرافدين لازالة الألغام. وفي عام 2008 قامت منظمة الرافدين بالتعاون مع المجموعة الدنماركية بتطهير 15 مليون متر مربع من الأراضي. وقد تبين ان ازالة مخلفات الحرب والمتفجرات غير المنفلقة من الأراضي الزراعية والمدارس والمناطق ذات الأولوية ساعد ما يقارب من 1500 مزارع وعائلاتهم على العودة الى مزارعهم وادخال 2400 تلميذ الى مدارسهم.

مساعدة الضحايا – تتطلب اعادة دمج اجتماعي واقتصادي

تم من خلال مشروع برنامج الامم المتحدة الانمائي الذي بدأ في تشرين أول 2007 اعادة ثلاثة مراكز للتجبير والتأهيل والتدريب المهني والتي تقدم خدمات شاملة لمساعدة الضحايا الى طاقاتها الكاملة. وهي منظمة كردستان لاعادة تأهيل المعاقين في السليمانية، ومركز دايانا لتجبير ذوي الاعاقات الحركية في منطقة سوران في محافظة اربيل، ومركز الجراحة الترميمية في دهوك.

وفي هذا النطاق استفاد 96 شخص من ذوي الاعاقات من مشاريع مدرة للدخل بينما تلقى 34 شخصا تدريباً مهنيًا في النجارة، والحدادة، واستخدام الكمبيوتر، والخياطة وتجهيز الجلود. اضافة لعمل تعديلات على 34 منزلاً لتمكين الضحايا من الوصول اليها واستعمالها. وتم بذل كافة الجهود لضمان اعادة الدمج الاجتماعي والاقتصادي لضحايا الألغام الأرضية والذخائر غير المنفلقة.

التوعية بمخاطر الألغام – انقاذ حياة الأطفال

قدمت اليونيسف على مدى السنوات الأحد عشر المنصرمة دعماً واسعاً لبرنامج التوعية من مخاطر الألغام في العراق، ومنذ عام 2006 حصل نحو مليوني شخص على التوعية من مخاطر الألغام في أكثر من 1000 منطقة في العراق. وايضا قامت اليونيسف بتدريب 300 موظف في مؤسسات الحكومة العراقية والمنظمات غير الحكومية و2850 معلم و300 متطوع محلي و650 عامل صحي وباحث اجتماعي.

معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، تعرف أيضاً باتفاقية اوتاوا

انضم العراق في 15 آب 2007 الى معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد واصبح الدولة العضو رقم 155 فيها. ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في العراق في شباط 2008. وبالرغم من منح وزارة البيئة في نيسان 2008 أشهر قليلة فقط للتخصيص لتولي مسؤولية شؤون الألغام فقد استطاعت هذه الوزارة بدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي واليونيسف أن تقدم أول تقاريرها للمادة 7 من تقرير الشفافية في الموعد المحدد 31 تموز 2008. وبذلك أكملت أول التزامات العراق بموجب معاهدة تحريم الألغام المضادة للأفراد.